الفاعيل لدليل فهو عنده مقيس نحو الحال مبنى على الخلاف فى انه حال او مفعول مطلق الذى اى
ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يفعل بذلك **وقاسه الناظم**
فى التسهيل **وابنه** فى شرح النظم **بعد أمّا** بفتح الهمزة وتشديد الميم **نحو اما علما فعالم**
والاصل فيه ان رجلا وصف عنده شخصا بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم **اى**
مهما يذكر شخص فى حال علم فالمذكور عالم كانه يُنكر ما وصف به من غير العلم وصاحب
الحال على هذا التقدير نايب الفاعل ولم يذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل فى صاحب
الحال هو العامل فى الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا
للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا موكدة والتقدير مهما يذكر من
شى فالمذكور عالم فى حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل
الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما واما علما فهو ذو علم لان المصدر
لا يعمل فيما تقدم فلو كان المصدر التالى اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الا
خفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما
مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذى وصفت عالم قال ابن مالك فى شرح
التسهيل وهذا القول عندى اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه فى الجواب **وقاسه**
ايضا **بعد خبر شبه به مبتدا او نحو زيد زهير شعرا** فزهير بالتصغير خبر شبه به
مبتدا او هو زيد والتقدير زيد مثل زهير فى الشعر وانما حذف مثل ليزيد لفظ التشبيه
فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال فى تقدير الصفة اى شاعرا والعامل فيها ما فى زهير من معنى الفعل
اذ معناه يجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فى زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يحمل
الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما انبهم فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه قاله الخضراوى
فى الايضاح واستظهره ابو حيان فى الارتشاف والموضح فى المغنى **اوقرن هو اى الخبر بال الدالة**
على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما فى الرجل من معنى الفعل اذ معناه
الكامل وفى الخاطريات لابن جنى انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون فى قولك
انت الرجل معنى الفعل اى انت الكامل فهما وادبا والثانى ان يكون على معنى تعرفهم فهما وادبا
ادبا انتهى قال فى الارتشاف يحتمل عندى ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا اى ادبه فهو
محول عن الفاعل فتحصل فيه ثلاثة اوجه الحال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من الخلاف فى المصدر
المنصوب اقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول
مطلق غير منصوب بالفعل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب
الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المؤكد وليس فى موضع الحال وذهب جماعة الى انه
مصدر على حذف مضاف وتقديره جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا اخواتها وعلى القول بالحالية فمذهب
سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما له نوع من عامله وقاسه الناظم وابنه فى ثلاث
مسايل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدا او وفيما اذا قرن الخبر معرفا بال الدال على الكمال
تصل واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا **ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ** يقربه
من المعرفة **كان يتقدم عليه الحال نحو فى الدار جالسا رجل وقوله**
لمية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل وروى لمية موحشا طلل قديم عفاه كل

وسم

رسم مستطيل فجالسا فى المثال حال من رجل وموحشا فى البيت حال من طلل وسوغ مجى الحال
من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفى المغنى ان تقديم الحال النكرة عليها لاجل تسويغ الحال
منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفى الموضح ما يوافقه وعلى هذا
فالمسوغ فى المثال تقديم الخبر وفى البيت هو او الوصف وما ذكر انه حال من النكرة هو ظاهر كلام
سيبويه وقيل من الضمير المستكن فى الظرف وهذا ان القولان ينبنيان على جواز الاختلاف بين
عاملى الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك فى شرح
التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاغمضهما
قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا
لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخر فلا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يوكد ولا يعطف
عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جنى فى علبك ورحمة الله السلام ان العطف على
الضمير فى الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الدار والموحش هو القفر
الذى لا انيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخا وهى بطانة يغشى بها اجفان السيوف
منقوشة بالذهب **اويكون صاحبها مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم** وهو ابراهيم
بن ابى عبلة **ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا** فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه
بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا الا دليل فيه لجواز ان يكون مصدقا حالا من الضمير فى الجار
والمجرور الذى انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح فى باب المبتدا **او قول الشاعر**
نجيت يارب نوحا واستجبت له فى فلك ماخر فى اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفه
بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر فى ماخر وهو بالخاء المعجمة الذى يشق الماء شقا
واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملو **وليس**
منه اى من المختص بالوصف قوله تعالى **فيها يفرق كل امر حكيم امرا خلافا للناظم** فى شرح
التسهيل **وابنه** فى شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه
مخصوصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا ياتى الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف جزء
المضاف اليه او كبعضه او عاملا فى الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك فى شرح الكافية
فجعل من التخصيص بالاضافة وفى نصب امرا اوجه احدها انه على الاختصاص الثانى على المفعول
له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل فى انزلناه
اى امرين او من ضمير المفعول وهو الهاء فى انزلناه او من الضمير المستتر فى حكيم الخامس انه
مفعول منذرين **او مخصوصا باضافة نحو فى اربعة ايام سواء** للسايلين فسواء حال
من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى ايام **او مخصوصا بمعمول** غير مضاف اليه **نحو عجبت**
من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل فى الفاعل وهو اخو
او مخصوصا بعطف نحو هولاء ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم فى شرح العمدة **او بسبوقا**
بنفى نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون كتاب معلوم فجملة ولها كتاب
معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفى وزعم الزمخشرى انها صفة لقرية وانما توسطت
الواو بينهما للتاكيد لصوق الصفة وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوى ورده ابن
مالك من خمسة اوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادى ان من المسوغات كون الحال
جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك فى الايجاب نحو او كالذى مر على قرية وهى خاوية

Copyright King Saud University